

الباب الثاني

فيما يتعلق بالشاذروان

[توطئة] (١)

هل هو من البيت أو خارجه، وهل ورد في السنة ما يدل عليه؟ وهل ما نقله الإمام القسطلاني في (شرحہ علی البخاری) عن ابن رُشيد (تصغير رُشد) من المالكية: أن الشاذروان لم يرد ذكره في خبر صحيح ولا سقيم، ولم يذكره أحد من قدماء المالكية غير ابن شاس، وتبعه ابن الحاجب! قال: وهو مأخوذ من الشافعية. مُسَلَّمٌ عن ابن رُشيد موافق لمذهب مالك على خلافه؛ وهذا مضمون السؤال الثاني الوارد إلينا من الأستاذ؛ وفيه فُصولٌ ثلاثة.

(١) العنوان من المحقق.

الفصل الأول

في تحقيق ذلك
في مذهب مالك

فأقول: وبالله التوفيق، إن جمهور المذاهب على أن الشاذرون من البيت، فمن طاف ببعض شيء منه من داخله بأن أدخل يده في هويه بكل طوافه، وهذا الذي عليه الاعتماد والمعول في المذهب وخلافه لا يلتفت إليه؛ فلذا اقتصر عليه العلامة خليل في (متنه)، وخاتمة المحققين الأمير في (مجموعه): ولم يذكروا فيه خلافاً، بل اقتصر جميع الشراح مع المتون، قديماً وحديثاً، على وجوب خروج جميع البدن عن الشاذرون، ونصّ العلامة الخُرشي^(١) عليه.

قال: والمعنى أنه يجب على الطائف بالبيت أن يجعل بدنه في طوافه خارجاً عن الشاذرون، وهو البناء المحدودب في أساس البيت؛ وذلك شرط في صحة طوافه، والمُعتمد عند المؤلف^(*): إن الشاذرون من البيت معتمداً على ما قاله سنَد^(٢) وابن شاس، ومن تبعهما كابن الحاجب، والقرافي، وابن

(١) في الأصل (الخُرشي): وهو محمد بن عبد الله الخراشي المالكي، أول من تولى مشيخة الأزهر، نسب إلى قرية (أبو خراش) من البحيرة بمصر، له (الشرح الكبير على متن الخليل) و(الشرح الصغير على متن الخليل) أيضاً في فقه المالكية، و(الفرائد السنّية شرح المقدمة السنوسية) في التوحيد. (ت ١١٠١هـ). ترجمته: سلك الدرر: ٤/٦٢؛ تاريخ الأزهر: ص ١٢٤؛ الألام: ٧/١١٨؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ١٠٢.
(*) ينظر: التاج والإكليل: ٢/٤٠٣؛ مواهب الخليل: ٧/٤٨٩؛ ٧/٤٩١، ٨/١، ٨/٢؛ شرح مختصر خليل الخُرشي: ٧/٣٨٣؛ حثشية الدسوقي: ٥/٣٩٩، منح الخليل: ٤/٢٦٣.

(٢) هو سند بن عنان بن إبراهيم الأزدى، أبو علي، من شيوخ الطرطوشي وأبو الطل السلفي وأبو الحسن بن المشرف. من زهاد العلماء، فقيه مالكي فاضل. له (الطراز شرح المدونة) لم يكمل، وله تأليف أخرى توفى بالإسكندرية سنة ٥٤١هـ. ترجمته: الدياج المذهب: ص ١٢٦؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ١٥٧.

جزى^(١)، وابن جماعة التونسي^(٢)، وابن عبد السلام^(٣)، وابن هارون^(٤) فى (شرح المدونة) وابن راشد^(٥) فى (اللباب)، وابن معلى^(٦)، والتادلى^(٧)،

(١) ابن جزى المالكي: محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، أبو القاسم، من غرناطة الأندلس، سمع ابن الشاطر وغيره، وأخذ عنه لسان الدين الخطيب وغيره. فقيه وأصولى مالكي. له (القوانين الفقهية فى تلخيص مذهب المالكية)، و(التنبية على مذهب الشافعية والحنفية والحنابلة)، و(تقريب الوصول إلى علم الأصول) توفى سنة ٧٤١هـ. ترجمته: شجر النور: ص ٢١٣؛ الأعلام: ٦/٢٢١؛ معجم المؤلفين: ٩/١١؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٦٨.

(٢) لعله يريد به بدر الدين بن جماعة الذى رأى الشاذرون فى سنة ٦٥٦هـ. شفاء الغرام: ١١٣/١. وابن جماعة الآخر هو عمر بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، أبو طالب الزهرى، المعروف بابن جماعة، ولد سنة ٣٤٨هـ، له مصنفات فى المناسك، (ت ٤٣٤هـ). ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٢٢٩؛ تاريخ بغداد: ١١/٢٧٤؛ طبقات الفقهاء للشيرازى: ص ١٠٤.

(٣) ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام بن يوسف، فقيه مالكي، إمام حافظ عالم بالحديث، ولى قضاء الجماعة بتونس، أخذ عنه جماعة كابن عرفة ونظرائه، له (شرح جامع الأمهات لابن الحاجب) فى الفقه، وله (ديوان فتاوى) (ت ٧٤٩هـ). ترجمته: الديباج المذهب: ص ٣٣٦؛ الأعلام: ٧/٣٦؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٢٠٨.

(٤) ابن هارون: هو على بن موسى بن هارون، أبو الحسن المغنوى، المالكي، فقيه مفتى فرضى، لازم ابن غازى وأخذ عنه وعن الونشريسى والزقاق والمقرى (ت ٩٥١هـ). شجر النور الزكية: ص ٢٧٨؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٣٤١.

(٥) ترجمنا له فى (رُشيد).

(٦) ابن معلى: لعله ابن أبى المعلّى الأنصارى من الثالثة. ينظر: تقريب التهذيب: ص ٦٥٢.

(٧) التادلى: عبد الله بن محمد بن عيسى، أبو محمد، نسبة إلى تادلة، من جبال البربر بالمغرب قرب تلمسان وفاس؛ من علماء المالكية، فقيه أديب مفتى، روى عن عياض بالسماح (ت ٥٩٧هـ). ترجمته: شجر النور الزكية: ص ١٦٤؛ لسان الميزان: ٣/٣٤٣؛ الأعلام؛ مراصد الاطلاع: ١/٢٤٨؛ معجم البلدان: ٢/٥؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٥٧.

وابن فرحون^(١)، ونقله ابن عرفة، ولم يتعقبه، وتبعه الآبى^(٢)، وهو المعتمد عند الشافعية. قال: وأنكر كونه من البيت جماعة من متأخري المالكية والشافعية؛ فممن بالغ في إنكاره من المالكية: الخطيب أبو عبد الله بن رشيد (مصغر رُشد)، انتهى.

ونصَّ المجموع: وخروج جميعه، أى الطائف، عن جميع الحجر والشاذروان، فيعتدل المقبل، انتهى.

ونصَّ العلامة الدسوقي على (الشرح الكبير)، على قول العلامة الدردير^(٣): لو طافَ ويده على الشاذروان لم يَصْحُ لدخول بعض يده، فى

(١) ابن فرحون: إبراهيم بن على بن أبى القاسم بن محمد بن فرحون، فقيه مالكي ولد بالمدينة ونشأ بها وولى قضاءها، عالم فقيه بالفقه والأصول والفرائض وعلم القضاء. له (تسهيل المهمات فى شرح جامع الأمهات) وهو شرح لمختصر ابن الحاجب، و(تبصرة الحكام فى أصول الأفضية ومناهج الأحكام) و(الديباج المذهب فى أعيان المذهب) (ت ٧٩٩هـ). ترجمته: نيل الابتهاج: ص ٣٠، شذرات الذهب: ٦/٣٥٧؛ معجم المؤلفين: ٦٨/١؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٢٦٠.

(٢) الآبى: محمد بن خليفة بن عمر، أبو عبد الله التونسي، الوشتانى، محدث وفقيه، حافظ، مفسر، ناظم، ولى قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨هـ. أخذ عن ابن عرفة ولازمه له (شرح المدونة) و(إكمال الإكمال) فى شرح صحيح مسلم، و(تفسير القرآن). (ت ٨٢٧هـ) ترجمته: نيل الابتهاج: ص ٢٨٧؛ البدر الطالع: ٢/١٦٩؛ معجم المؤلفين: ٢٧٨/٩؛ الأعلام: ٦/٣٤٩؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٨ - ٩.

(٣) الدردير: هو أحمد بن محمد بن أحمد العدوى، أبو البركات. فاضل من فقهاء المالكية، ولد فى بنى عدى بمصر، وتعلّم بالأزهر، وتوفى بالقاهرة، له: (أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك) و(منح القدير) شرح مختصر الخليل، فى الفقه (ت ١٢٠١هـ). ترجمته: شجرة النور الزكية: ص ٣٥٩؛ تاريخ الجبرتى: ٢/١٤٧؛ الأعلام: ٣/٢٣٢؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ١١٢.

هو البيت، وما ذكره من أن الشاذروان من البيت هو الذى عليه الأكثر من المالكية والشافعية، وذهب بعضهم إلى: أنه ليس من البيت.

قال الخطاب: وبالجملة فقد كثر الاضطراب فى الشاذروان، وصرح جماعة من الأئمة المقتدى بهم، بأنه من البيت، فيجب على الشخص الاحتراز فى طوافه، وإنه إذا طاف، وبعض بدنه فى هويه، أنه بعيد ما دام بمكة، فإن لم يذكر ذلك بعد من مكة، فينبغى أنه لا يلزمه الرجوع والمراعاة لمن يقول: إنه ليس من البيت، انتهى.

إذا علمت هذا ظهر لك أن ما نقله الإمام القسطلانى عن ابن رشيد، طريقة مرجوة فى المذهب، وأن قول الإمام القسطلانى عنه: إنه لم يقل به أحد من قدماء المالكية غير مسلم^(١) لابن رشيد، لما علمت مما نقله الإمام الخرشى^(٢) عن الأئمة الأعيان، وقول الخطاب: وصرح جماعة من الأئمة المقتدى بهم، بأنه من البيت، فكيف ينظر لقول ابن رشيد: إنه لم يذكره أحد من قدماء المالكية مع هؤلاء الأئمة المتقدم ذكرهم آنفاً؛ ولذا اقتصر عليه الإمام خليل بقوله: وخروج كل البدن عن الشاذروان، ومثله الإمام الأمير، والإمام الدردير، ولم يذكروا خلافاً فاضلاً عن اعتباره مرجوفاً؛ فلو كان لقول ابن رشيد قوة فى المذهب لنبهوا على وجود الخلاف فى المتون، كما هو للقواعد المقررة فى ذلك، فعدم التفاتهم إليه رأساً دليل على عدم اعتباره، فحينئذ ارتكان الإمام القسطلانى على القول بأنه ليس من البيت تعويلاً على ما لابن رشيد نظر لما اطلع عليه فقط. وإلا فها هى شروح المذهب ومتونه ناطقة

(١) يريد الحديث الذى رواه مسلم (خذوا عنى مناسككم).

(٢) يريد به (الخرشى) السابق الذكر.

بكونه من البيت، وهم حجة في النقل. فالواجب علينا اتباع ما نقلوه،
واعتمدوه، ولم يعولوا على خلفه، والله يرشدنا جميعاً لاتباع الحق
والصواب، بجاه سيد الأحاب ﷺ وشرف وعظم.

الفصل الثاني

في تحقيق ذلك على
مذهب الإمام الشافعي

قد سبق لك ما يفيد بالنص الصريح: إن الشاذروان من البيت، وعبارة (المنهاج) السابقة للإمام النووي^(١)، ولو مشى على الشاذروان، أو مسَّ الجُدَّارَ في موازاته، أى مسَّامته له، أو أدخل شيئاً من بدنه لم تَصْحُ طوفته، وعبارة شيخ الإسلام في (منهجه): فيجب كونه خارجاً بكلِّ بدنه عنه حتى شاذروانه وحجره للاتباع مع خبر مسلم^(٢): «خذوا عني مناسككم». قال^(٣): فإن خالف شيئاً من ذلك لم يُصَحَّ طوافه.

قال المحشى البجيرمى: قوله: بكلِّ بدنه فلو مسَّ البيت بيده، مثلاً، وأدخل جزءاً منه في هواء الشاذروان، أو هواء غيره من أجزاء البيت، لم تَصْحُ بعض طوفته، وليس الثوب كالبدن على المعتمد خلافاً للشويرة، وقوله^(٤): شاذروان - بفتح الذال المعجمة - وهو الخارج عن عرض جدار البيت، مرتفعاً عن وجه الأرض، قدر ثلثي ذراع تركته قُريش عند بنائهم له لضيق النفقة، أى قلة الدراهم الحلال التي يصرفونها في البناء، والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

(١) معنى المحتاج، وفيه شرح المنهاج. ينظر: النص وشرحه: ٢/٢٦٣ - ٣٦٤.

(٢) سبق تخريجه عن مسلم رقم (٣١٢٤).

(٣) معنى المحتاج: ٢/٢٦٤.

(٤) معنى المحتاج: ٢/٣٦٣ (الشرح).

الفصل الثالث

في تحقيق كون

الشاذروان من البيت أو

خارجه عند أبي حنيفة

وعلى كل: هل يجب خروج جميع بدنه عنه، ولو على القول: بأنه ليس منه. قال المحقق ابن عابدين: الشاذروان هو الأفريز^(١) المُسَمَّ الخارج عن عَرْضِ جدار البيتِ قدر ثلثي ذراعٍ. قيل: إنه من البيت حين عمرته قريش كالحطيم، وهو ليس منه عندنا، لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه خروجاً م الخِلاف كما في (الفتح)، و(اللباب)^(٢)، وغيرهم، انتهى.

إذا علمت أن هذا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ فِي المذاهب الثلاثة: يجب خروج جميع البدن عن جميع الحجر، والشاذروان، غير أن الشاذروان عند أبي حنيفة، ليس من البيت؛ وإنما وجوب خروج جميع البدن عنه عنده احتياط مراعاة لمذهب الغير، وأنَّ ثبوت كون الحجر من البيت ظَنِّيٌّ عند المذاهب الثلاثة لا تواتراً لما علمت سابقاً أنه لم يروَ إلا عن السيدة عائشة، فحينئذ توافق في الحجر مالك والشافعي وأبو حنيفة على أنه من البيت وثبت ظناً، وكذلك الشاذروان عند مالك، والشافعي، وأبي حنيفة^(٣) ليست منه ومنشأ الخِلاف مبنياً على الخِلاف في فهم قوله، عليه الصلاة والسلام، للسيدة عائشة: إن قومك حين بنوا الكعب اقتصروا عن قواعد إبراهيم.

(١) الإفريز: كلمة تركية الأصلية تعني البناء، ومعناه نقشٌ وزُخرفٌ Efriz. ينظر: معجم الألفاظ والمصطلحات الأجنبية في اللغة العامية العراقية: ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) (الفتح) هو فتح الباري لابن حجر، و(اللباب) لابن راشد.

(٣) هو النعمان بن ثابت، أحد الأئمة الأربعة، مؤسس المذهب الحنفي، يعرف بالإمام الأعظم (ت ١٥٠هـ) غنى عن التعريف، ترجمته: الجواهر المضيئة: ٢٦/١؛ تاريخ بغداد: ٣٢٣/١٣؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ١٠٠.

فالذى عليه الجمهور من مذهب مالك والشافعى: إن الاقتصار عن قواعد إبراهيم شامل لما ترك من الحجر، ومحل الشاذروان. وخصه الإمام الأعظم بالحجر دون الشاذروان حديث الصحيحين، رضى الله عنهما، يشهد بظاهره لأبى حنيفة بالتخصيص، ونصّه عن عائشة، رضى الله تعالى عنها^(١): سألتُ النبي ﷺ عن الجُدر، أى الحج، أمن البيت هو؟! قال: نعم: قلت: فمله أن يدخلوه فى البيت! قال: إن قومك قصرت بهم النفقة. قلت: فما شأن ما به مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا. وحديث مسلم عنها عن رسول الله ﷺ^(٢): ستة أذرع من الحجر من البيت، وما زاد ليس منه. ورواية الترمذى^(٣)، والنسائى، وأبى داود بطرق كلهم عن عائشة، قالت^(٤): كنت أحب أن أُصلى فى البيت، فأخذ ﷺ بيدي وأدخلنى الحجر، وقال^(٥): صلى فيه، فإنما هو قطعة من البيت، ولكن قومك اقتصروه حين بنوا البيت، وأخرجوه من البيت.

(١) البخارى، الحديث رقم (١٥٨٤) وفى الفتح: ١٠٩/٥ وفى الصحيح: ٣٥٩/١.

(٢) فتح البارى: ١١٠/٥. سبق تخريجه، ولكن لاحظ رأى اللخمي من المالكية.

(٣) الترمذى: هو محمد بن عيسى، من أئمة الحديث وحفاظه (من ترمذ على نهر جيحون) يضرب به المثل فى الحفظ، له: (الجامع الكبير) المعروف بالسنن، و(الشمائل النبوية)، و(التاريخ)، و(العلل) فى الحديث. (ت ٢٧٩هـ). ترجمته: الأسباب: ص ٩٥؛ تهذيب التهذيب: ٣٤٤/٩؛ الثقات: ١٥٣/٩؛ سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٣؛ وفيات الأعيان: ١٩٩/٤؛ طبقات الفقهاء للشيرازى: ص ١٠٥؛ تاريخ بغداد: ٢٦٥/١؛ الوافى بالوفيات: ٧٠/٢؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٢٨٨/١؛ العبر: ١٠٣/٢ (للذهبي ط المنجد)؛ شذرات الذهب: ٢٢٠/٢؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٢٨.

(٤) فتح البارى: ١٠٩/٥ (كتاب الحج).

(٥) أخبار مكة للأزرقي: ١٧١/١؛ صحيح مسلم برقم (٣٩٩) من (١٣٣٣).

وفى (شرح) الإمام الزرقانى على (الموطأ) رواية عن (صحيح مسلم)،
قالت: قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١): إن قومك اقتصروا فى بنى البيت، ولولا حداثة عهدهم
بالشرك أعدت ما تركوا منه، فإن بدا لقومك من بعدى أن يبنوا فهلمى لريك
ما تركوا منه، فأراها قريباً من سبعة أذرع.

وفى (الشرح) المذكور: إنه لا تنافى بين رواية سبعة أذرع، ورواية ستة
أذرع وخمسة أذرع؛ فإن رواية الأقل: أريد بها ما عدا السرجة (٢) التى بين
الركن والحجر. قال: وهذا الجمع أولى من دعوى الاضطراب والطمع؛ لأن
شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه، بحيث يتعذر الترجيح، أو الجمع. ولم
يتعذر - هنا - وإطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازاً؛ قاله الحافظ (٣)
فى (الفتح) فهذه الأحاديث بحسب ظاهرها تقوى ما للإمام أبى حنيفة،
ورواية الاطلاق استند إليها مالك والشافعى كما فى (الصحيحين)؛
ونصّها (٤): «لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لأمرت بالبيت فهدم،
فأدخلت فيه، ما أخرج منه وأزقته بالأرض، وجعلت له بين: باباً شرقياً،
وباباً غربياً، فبلغت به أساس إبراهيم».

(١) صحيح مسلم الأحاديث: (٣٣٣/٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥).

(٢) ينظر: لسان العرب: مادة (سرج).

(٣) لعله يريد الحافظ ابن حجر العسقلانى، فى كتابه (فتح البارى) فى شرح (صحيح البخارى).

(٤) صحيح البخارى: (١٥٨٣ و ١٥٨٤ و ١٥٨٦) وصحيح مسلم: (٣٣٣/٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ - ٤٠٤)؛ موطأ مالك (٤٧٩) باب استلام الركن.

قال خاتمة الحفاظ الإمام العسقلاني في (الفتح)^(١)، وفي الحديث فوائد منها: أن يترك ما هو صواب خوف وقوع مفسدة أشد؛ ومنها: استئلاف الناس إلى الإيمان، ومنها: اجتناب ولى الأمر ما يتسارع الناس إلى إنكاره.

وما يخشى منه تولد الضرر عليه فى دين أو دنيا، وتآلف قلوبهم لما يترك فيه أمر واجب كما عدتهم على ترك الزكاة وشبه ذلك، وتقديم الأهم على الأهم من دفع المفسدة، وجلب المصلحة، وأنهما إذا تعارضا بُدئ بدفع المفسدة، ويؤخذ منه، أيضاً، حديث الرجل مع أهله فى الأمور العامة، وفيه سدُّ الدَّرَائِعِ، ونقل الإمام ابن بطلال^(٢) عن بعض العلماء: أنَّ الحامل له، عليه الصلاة والسلام، على الترك خشية أن ينسبوه إلى الانفراد^(٣) بالفخر دونهم بدليل رواية الشيخين^(٤): أخاف أن تنفر (بالفاء) فى رواية: إن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر فى البيت، وأن ألصق بابه إلى الأرض.

(١) أى (فتح البارى) لابن حجر لعله يشير إبقاء بناء ابن الزبير فى الفتح: ١٠٤/٥ وما بعد.

(٢) ابن بطلال: هو على بن خلف بن عبد الله بن بطلال، ويعرف باللجام، عالم بالحديث، من أهل قرطبة، فقيه مالكي، نقل عن ابن حجر فى (فتح البارى)، له (الاعتصام) فى الحديث. (ت ٤٤٩هـ) ترجمته: الأعلام: ٩٦/٥؛ شذرات الذهب: ٢٨٦/٣؛ معجم المؤلفين: ٨/٧؛ شجر النور الزكية: ص ١١٥؛ معجم تراجم أعلام الفقهاء: ص ٤٥.

(٣) من الحاشية (الانفراد).

(٤) أى مسلم والبخارى الآنفه الذكر.

ورواية مسلم عن الزبير^(١)، وليس^(٢) عندي من النفقة ما يقويني على بنائه، فأدخلتُ فيه من لحجر قدر خمسة أذرع، إذا علمت هذا تبين أن الشاذروان مندرج في عموم ما أخرجته قريش من البيت عن قواعد إبراهيم عملاً بالأحاديث المطلقة في الاقتصار عن القواعد، وخصه الإمام الأعظم بالحجر عملاً بالأحاديث المقيدة، ولكل وجهة، رضى الله تعالى عنهم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، وذريته وآل بيته، وسلّم وعظّم وشرفّ، كلما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

(١) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسماء، أبو عبد الله القرشي الأسدي، صحابي من العشرة المبشرين بالجنة، أمه صفية بنت عبد المطلب بن هاشم، حوارى رسول الله ﷺ، هاجر الهجرتين. قتل في حرب الجمل سنة ٣٦ هـ. ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/٥؛ تقريب التهذيب: ص ١٦٥؛ حلية الأولياء: ١/٨٩؛ نسب قريش: ص ٢٠ - ٢٢؛ سير أعلام النبلاء: ١/٤١؛ المعارف: ص ١٢٩؛ التاريخ الكبير: ٣/٤٠٩؛ الجرح والتعديل: ٣/٥٧٨؛ مشاهير علماء الأمصار: ص ٩؛ الاستيعاب: ٤/٣٠٨؛ صفوة الصفوة: ١/١٣٢؛ أسد الغابة: ٢/٢٤٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/١٩٤؛ تهذيب الكمال: ص ٤٢٩؛ دول الإسلام: ١/٣٠؛ العبر: ١/٣٧؛ العقد الثمين: ٤/٤٢٩؛ تهذيب التهذيب: ٣/٣١٨؛ خلاصة تذهيب الكمال: ص ١٢١؛ ٤/٤٢٩؛ تهذيب التهذيب: ٣/٣١٨؛ خلاصة تذهيب الكمال: ص ١٢١؛ خزنة الأدب: ٢/٤٦٨؛ تهذيب تاريخ دمشق: ٥/٣٥٨؛ تاريخ الإسلام: ٢١/١٥٣.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي: ٣/٤٧٤ - ٤٧٥. وينظر نص الحديث رقم (٣٢٣٦) في صحيح مسلم.